الأمم المتحدة

A/AC.253/23

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2000
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم العولمة"

الدورة الثانية

٣-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم العولمة"

تعزيز التكامل الاجتماعي في حالات ما بعد الصراع

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الولاية	١	٢
ثانيا - موجز	١٢-٢	٢
ثالثا - ترسيخ التكامل الاجتماعي في عمليات الانتعاش بعد انتهاء الحرب	٢٧-١٣	٤
رابعا - الفئات والجهات الفاعلة الاجتماعية	٤٤-٢٨	٨
خامسا - دور الحكومة	٥٠-٤٥	١٣
سادسا - الدعم الدولي	٦٠-٥١	١٤
سابعا - الاستنتاجات والتوصيات	٦٧-٦١	١٧

* A/AC.253/12.

200300 170300 00-31734 (A)
0031734

أولا – الولاية

١ – أعد هذا التقرير عملا بالفقرة ١٥ من مرفق المقرر ١ الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى (١٧-٢٩ أيار/مايو و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩)[١]. وفي ذلك المقرر، طلبت إلى الأمين العام تقديم تقرير عن ''الوسائل المقترحة لتعزيز التكامل الاجتماعي في سياق حالات ما بعد الصراع''.

ثانيا – موجز

٢ – نظر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى التزامه رقم ٤ المتعلق بالتكامل الاجتماعي، من حيث احترام التنوع، وعدم التمييز، والتسامح، والتعددية، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة جميع الناس[٢]. ويسلم برنامج عمل المؤتمر بأن ترجمة هذه القيم والمبادئ إلى أوضاع حياتية ليست دوما بالأمر السهل: ''وفي بعض الأحيان أسفرت الطبيعة التعددية لمعظم المجتمعات عن مشاكل لمختلف الفئات في تحقيق الوئام والتعاون وصونهما، وفي الحصول بصورة متساوية على جميع موارد المجتمع''[٣]. ويرتبط التكامل الاجتماعي بالتقدم الذي يتحقق في التزامات مؤتمر القمة الأخرى العشرة التي تشمل تخفيف حدة الفقر، والعمالة الكاملة، والمساواة بين الجنسين (الالتزامات ٢، و ٣، و ٥).

٣ – يعرّف مصطلح ''التكامل الاجتماعي'' الذي ينطوي على مفهوم الوحدة، إلى حد كبير، بمقابلة مصطلحين وهما التنوع والتعددية. وإن إقامة التوازن بين كفتي هذه المفارقة في التوجه المتزامن صوب الوحدة والتنوع، تشكل تحديا خاصا في حالات ما بعد الصراع وكذلك المجتمعات السريعة التغير. وكثيرا ما يسبق الصراع المسلح الإخفاق في مزاوجة الوحدة والتنوع على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤدي عادة إلى استمرار تفاقمه.

٤ – وعلى المستوى العملي، يتطلب التكامل الاجتماعي من حيث الوحدة والتنوع عادة وجود مهارات وأوضاع خاصة (ويفضي إلى نشوئها) مثل: زيادة الوعي والتسامح لدى الغير، والقدرات على التفاوض بشأن أوجه التباين والتغيير وإنشاء مؤسسات لإقامة توازن بين التكامل والتنوع، ووجود طائفة من الفرص العملية أمام الفئات المستقطبة والتعاون، وأمام الفئات المهمشة المشاركة وغيرها مشاركة تامة في حياة المجتمعات المحلية والبلدان على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

٥ – ويتطلب التكامل الاجتماعي في حالات ما بعد الصراع، بصفة خاصة ما يلي:

(أ) وضع سلم للأولويات في مجال التئام العلاقات الفردية والجماعية، يتضمن الاهتمام بمسألة الضغط النفسي المؤذي، وعلاج مشاعر الكراهية والحقد، والمساعدة على الإعراب عن الشعور بالندم، والتشجيع على الصفح؛

(ب) وضع مشاريع وبرامج عملية تجمع الفئات المستقطبة معا وتدمج المهمش منها، مما يؤدي إلى معالجة التفاوتات الأفقية والعمودية التي كثيرا ما تشكل أساس الصراع العنيف وتعتبر من بين أسبابه الجذرية؛

(ج) تعزيز الحوار الاجتماعي وكذلك تنمية القدرات والمؤسسات في مجال احتواء الصراع على مستوى المجتمع المدني بكامله، وحيث يناسب الأمر، تعزيزه داخل الحكومات المحلية والوطنية والمنظمات الدولية.

٦ – ولا يكون الصراع دوما منطويا على العنف، ولا هو يشكل دوما مشكلة. فهو أمر يحدث عادة باستمرار في المجتمعات وذلك تعبيرا عن التنوع والتغيير. ويمكن حتى أن يكون عاملا مفضيا إلى النمو حينما تكون الفئات المتصارعة

تتمتع بالقدرات أو المهارات الحياتية في مجال احتواء الصراع وتحويل مجراه. ومقارنة بالجهود المبذولة لتنمية مهارات العمل، أهملت نسبيا هذه المهارات الحياتية على الرغم من ضرورة وجود هاتين الفئتين كلتيهما. وحيثما تكون المهارات الحياتية ضعيفة، وحيثما توجد عوامل أخرى، مثل الظلم واللامساواة والتطلعات التي لم تتحقق، يمكن للصراعات أن تصبح عنيفة وأن يطول أمدها.

٧ - ولقد عانى ما يقرب من ثلث بلدان العالم كافة في السنوات العشر الأخيرة من صراعات عنيفة[٤]. ويشهد نطاق هذه الصراعات وكثافتها، وهي تكاد جميعا تكون حروبا أهلية، على تحول نوعي في طبيعة الحرب وسيرها. وثمة سمة رئيسية تتميز بها وهي تصوير ''العدو'' وكأنه إبليس وذلك تبعا للانتماء الديني، والإثني ، والعرقي والإقليمي وتنظيم حملات البغضاء الكريهة. وفي هذه الأثناء، يُضرب صفحا عما عينته الصكوك الدولية من حدود تقليدية لدى خوض الحروب، كما تنحى المحرمات ونظم القيم المحلية. ويغدو المدنيون الهدف الرئيسي، فيعانون الاضطرابات النفسية المزمنة، والإصابات الجسدية والموت، فضلا عن دمار الحياة الأسرية والمجتمعية المحلية وسبل الرزق.

٨ - والتركة التي تخلفها واسعة النطاق تشمل انهيار المجتمع، وغياب القانون، وانتشار الأسلحة الصغيرة وتورط فئات متحاربة متعددة غالبا ما تكون شبه مستقلة. وتضرب الجريمة والفساد جذورهما بسهولة في حالات الصراع الاجتماعي الذي يطول أمده، مما يتيح الفرصة لقادة الفصائل المتحاربة السيطرة على الاقتصادات المحلية والوطنية، وكثيرا ما تؤازرهم في ذلك شبكات الإجرام الدولية. ويؤدي تزايد الجريمة والفساد وتجذرهما، مصحوبين بانتشار الفوضى الاجتماعية وانهيار المؤسسات، إلى جعل الانتعاش في فترة ما بعد الصراع أمرا ينطوي على تحد خاص.

٩ - وعمليتا النهوض والتحول في فترة ما بعد الصراع تسعان عدة مجالات مترابطة الأمن، والإغاثة، وإعادة التأهيل، والتنمية الطويلة الأجل. ومن الأفضل ترسيخ التكامل الاجتماعي في جميع هذه الجهود التي تبذل على الصعيدين المحلي والوطني، وفي عناصره التحليلية، والتدريبية والمفهومية، والتنفيذية، والسياسية العامة، بدلا من إضافته إليها. ولا بد أن تعتمد طريقة القيام بذلك على الظروف المتغيرة على نطاق واسع والتي تحيط بحالات ما بعد الصراع. فإن ما يحدد كيفية تحقيق التكامل الاجتماعي، من بين ما يحدده، هي عوامل كثافة الدمار، ومدى استهدافه الناس أو الممتلكات، وتطلعات مختلف الفئات وآمالها، والفرص العملية المتاحة للإصلاح والإعمار.

١٠ - وترسيخ التكامل الاجتماعي في عملية الانتعاش بعد الصراع قد يستدعي إعادة بناء اجتماعي عميق في مجتمعات ما بعد الصراع واتباع العديد من المانحين الخارجيين ووكالات المساعدات نهجا جديدة. ولا بد من أن تنخرط فئات المجتمع المدني في هذه المسيرة. وعلى الرغم من أن الصراعات الاجتماعية المتطاولة كثيرا ما توهن قوى الحكومات، فإن دور هذه الحكومات يظل ذا أهمية عظمى في خلق البيئة المؤاتية للتكامل الاجتماعي، وهو يشتمل على بناء المؤسسات للعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية، واحتواء الصراعات، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتوزيع الموارد بالإنصاف، وزيادة الموارد، وبناء القدرات وغيرها من العوامل.

١١ - ويتطلب التكامل الاجتماعي التعاون من الحكومة والمجتمع المدني. ويمكن أن تدعمه جهات فاعلة خارجية تقوم بتخطيط مساهماتها وتنفيذها بالتشاور مع الحكومة والمجتمعات المحلية المعنية، بالنظر إليها كعناصر مؤثرة نشطة في النهوض في فترة ما بعد الصراع. وغالبا ما يفضي الضغط الذي يلازم تلبية الاحتياجات الأساسية، وصعوبة فهم

تعقيدات الصراع إلى تغاضي الجهات الفاعلة الخارجية عن أبعاد التكامل الاجتماعي في الوقت الذي تركز فيه على الخدمات الفنية والمواد الاستهلاكية الفنية.

١٢ - ويُناقش في هذا التقرير العديد من الوسائل للنهوض بالتكامل الاجتماعي، إلا أنه لم ينظر إلا في القليل منها جراء ضيق المجال. فالجزء الثالث يصف تدابير التكامل الاجتماعي التي يمكن ترسيخها في العمليات الواسعة النطاق التي تنفذ في فترة ما بعد الصراع. وثمة أجزاء تلي هذا الجزء تركز باختصار على أدوار فئات المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه (الجزء الرابع)؛ والحكومة (الجزء الخامس)؛ والمجتمع الدولي (الجزء السادس). ويتسم التقرير بالشمولية إذ أنه يوفر نظرة عامة، وكلما أمكن، أساسا يستند إليه لإعداد بحث أكثر تحليلا مشفوعا بأمثلة إيضاحية مستقاة من خبرات اكتسبت مؤخرا من فترات ما بعد الصراع، وهي تحليلات وإيضاحات يمكن أن تساهم في تعميم ثقافة وبناء قدرات كفيلة بمنع نشوب الصراعات في العالم أجمع، حتى في هذا الوقت الذي تظهر فيه التصدعات بين الطوائف وتتسع نطاقا في مناطق غير متوقعة في أنحاء العالم كافة.

ثالثا - ترسيخ التكامل الاجتماعي في عمليات الانتعاش بعد انتهاء الحرب

١٣ - الانتعاش بعد الحرب يستتبع التحول. ولا سبيل إلى أن تتكرر حالة ما قبل الحرب، أولا لأن النزاع يكون قد غيَّر العلاقات الاجتماعية بصورة لا رجعة فيها، وثانيا لأن هناك حاجة إلى تفادي تنمية الأسباب الجذرية للنزاع. والمجتمعات التي هي بصدد الخروج من دوامة الاضطرابات الشديدة لها احتياجات نوعيتها مختلفة عن نوعية احتياجات المجتمع المستقر، وهي تتطلب عادة إعادة ترتيب للأولويات العادية، وضم أولويات جديدة. وتتباين مجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات نفسها تباينا كبيراً ، رهنا بنوع الأضرار التي لحقت بها، والحالة النفسية والمادية لسكانها، وقدرة مؤسساتها ومصداقية حكوماتها ودور الجهات الفاعلة الدولية فيها ومواردها التي تساهم بها. ونظراً للحاجة الغالبة إلى تفادي تكرر وقوع الحرب والفوضى، فإن عملية وضع إطار للمرحلة الانتقالية هي أساسا مهمة سياسية. ومن بين الجهات الفاعلة الدولية، يضطلع الأمين العام بمسؤولية رئيسية تتمثل في بذل جهود في مجال الوقاية وصنع السلام وحفظ السلام، وسيكون له دور مركزي في وضع إطار لمرحلة ما بعد الصراع، بتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، مشركا بذلك في هذه العملية مجموعة كبيرة من الخبرات من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

١٤ - وسيقتضي الحال أن يشمل الانتعاش والتحول عدة مجالات مترابطة، يتداخل فيها الأمن والإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار بطريقة يتوقع فيها القيام بأنشطة عادية في مجال التنمية ثم تعود عملية الانتعاش لتندمج في الأنشطة لاحقاً، حالما يحل السلام في عملية الانتعاش. ويجب تحديد الأسباب الجذرية للنزاع والتصدي لها خلال هذه العملية، بما في ذلك تحديد أسباب عدم التكامل الاجتماعي، من أجل تفادي الوقوع في شَرَك استعمال مجرد مُسَكِّنات.

١٥ - يجري فيما يلي بحث عدد من التدابير التي يتعين اتخاذها في مجال التكامل الاجتماعي، وهي تدابير ذات صلة بمختلف مجالات ما بعد الصراع، وهي تجنح إلى أن تكون لها جهات فاعلة وأهداف وأطر زمنية متميزة وإن كانت متداخلة. وإن ترسيخ تدابير التكامل الاجتماعي في كل مجال من هذه المجالات، وتطبيقها في مختلف الحالات السائدة في الميدان مهمةٌ تقتضي دراية خاصة بالجهات الفاعلة في النزاع وبالبيئة التي ينشأ فيها.

ألف – السلم والأمن

١٦ – قد تشمل التدابير الخاصة المتخذة في مجال السلم والأمن بعد انتهاء الصراع تدابير على المدى القصير مثل تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم، وكذلك عمليات أطول مدى مثل إصلاح قوات الأمن وإقامة حكم القانون، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وقد تشمل هذه التدابير اتخاذ ترتيبات جديدة لاقتسام السلطة. وسيقتضي الأمر أن تكون هذه التدابير مقبولة من الناحية السياسية، وملائمة للواقع الثقافي والتاريخي، بينما تحاول أيضا معالجة الجذور الاجتماعية للنزاع.

١٧ – قد تشمل عناصر التكامل الاجتماعي المكونة لعمليات السلم والأمن السياسية، من بين أمور أخرى ومع مراعاة الطبيعة الكبيرة الحساسية لكل حالة من حالات ما بعد الحرب ما يلي:

(أ) إقامة حوار بين أطراف الصراع ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وإدماج الفئات المهمشة الأمر الذي يكفل أن تقوم ترتيبات السلام والمجتمع الذي ينبثق منها بعد الحرب على أساس الشمول والمشاركة؛

(ب) إصلاح العلاقة التي تربط قوات الأمن بالمجتمع المدني؛ واستيعاب المقاتلين السابقين في الحياة الاجتماعية إلى جانب سحب الأسلحة من التداول؛

(ج) التصدي للجريمة وشبكات الإجرام ومحاربة الفساد؛

(د) التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع لا على المستوى القانوني فحسب، ويعني ذلك التغلب على تركات الماضي، مع التسليم بالعلاقات القائمة في الحاضر وتكوين رؤية مشتركة للمستقبل؛

(هـ) إنشاء هياكل رسمية لإبانة الحقيقة والمصالحة بحيث يتاح للجناة فرصة الإعراب عن الندم وللمجني عليهم فرصة العفو؛

(و) ضمان استمرار التوفيق بين المصالحة والعدالة.

١٨ – ويمكن دراسة كل واحد من هذه التدابير باستفاضة من أجل تطبيقه بوجه خاص في أي من الحالات المختلفة لمرحلة ما بعد الصراع. وفيما يتعلق بتوازن العدالة والمصالحة، على سبيل المثال، يتعين على المجتمع الذي هو بصدد الخروج من صراع أن يوازن بين احتياج الضحايا إلى العدالة وحاجة المجتمع إلى أن يكون وحدة واحدة وأن يتمكن من طي صفحة الماضي. فقد تثير الأحكام المفروضة مزيدا من الصراعات. وقد يشجع الإفراط في الليونة الناس على أخذ أمور تطبيق القانون بأيديهم. ويمكن أن تستغرق محاولة تحقيق التوازن الصحيح كثيرا من الوقت وأن تكون مكلفة دون أن تتحقق المصالحة. وينبغي أن تكون النهج المتبعة في هذا المجال متصلة بمبعث الحروب ومجراها مع التسليم بكيفية تكييف العداوات التاريخية ودرجة الأضرار الناجمة عن الحرب لإمكانات تحقيق هذه المصالحة. فقد بدأت غواتيمالا ما بعد الحرب الأهلية عملية المصالحة بإجراء حوار وطني شارك فيه ما يزيد على ١٠٠ منظمة تعلمت التخاطب بشأن قضايا كانت في السابق يكتنفها الكتمان. وأعقبت هذا الحوار جهود لتحديد احتياجات الضحايا وتهيئة الأوضاع التي تسمح لهم بالصفح عن الذين اعتدوا عليهم. وبعد ذلك أضفي على هذه الترتيبات طابع مؤسسي إذ اتخذت شكل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

باء – الإغاثة الإنسانية

١٩ – إن إنقاذ الأرواح هدف أولي من أهداف الإغاثة الإنسانية، وهو يستدعي سرعة الاستجابة بالتزويد بالطعام،

والمياه، والمأوى، والمرافق الصحية، والخدمات الصحية وسائر الخدمات الأساسية. وتؤدي الجهات الفاعلة الخارجية عادة دورا قياديا، في ظروف صعبة، يتعين عليها فيها تجنب زيادة العلاقات حدة بين المستفيدين من المساعدات بأي فعل يوحي لهم بوجود أي نوع من المحاباة، كما يتعين عليها أيضا تجنب معاملة الذين يتلقون المساعدة كأشياء بدلا من معاملتهم كأشخاص هم أولياء أمور حياتهم، مهما كانت إمكاناتهم الحالية محدودة. ويجب أن تحرص أعمال الإغاثة، ما أمكن، على السعي إلى تحقيق إعادة التأهيل وتلبية الاحتياجات الإنمائية على المدى الطويل وعلى الأخص عند وضع برامج الإعادة الى الوطن وإعادة الإدماج.

٢٠ - تُعنى عناصر التكامل الاجتماعي المكونة للإغاثة الإنسانية بصفة رئيسية بالبقاء. وتشمل ما يلي:

(أ) ضمان الوصول إلى الفئات الضعيفة خلال عملية الإغاثة وتلبية احتياجاتهم الخاصة؛

(ب) تقديم الغوث بطرق تتحاشى زيادة الحيف أو استمرار التبعية؛

(ج) تعزيز القدرات الداخلية لمتلقي الإغاثة في مجال المساعدة الذاتية (من خلال برامج العمل في حالة الطوارئ، على سبيل المثال)؛

(د) لمّ شمل أفراد الأسر والجماعات المشتتة التي ترغب في ذلك؛

(هـ) تقصي السبل التي يمكن بواسطتها توجيه نسبة من مساعدة الإغاثة المخصصة للبقاء على قيد الحياة والتي هي أكبر بكثير من المساعدة المخصصة لـ ''التنمية الوقائية'' إلى إقامة مجتمعات مستدامة بما في ذلك بناء قدراتها على معالجة النزاع وغير ذلك من مهارات التعايش.

٢١ - وقامت منظمة الصحة العالمية في مبادرتها التي تدعى ''السلام من خلال الصحة'' في البوسنة والهرسك بتعديل أنشطتها العادية لتضيف إليها عناصر تتعلق بصنع السلام. وقد أجرت المنظمة تقييما دقيقا لمخاطر القيام بهذه العملية. ورغم أن الصحة والسلام عنصرين مترابطين، سلمت المنظمة أن موظفيها أخصائيون في مجال الصحة، لا في مجال حل النزاعات. ثم قامت المنظمة، بعد تحضير دقيق، بوضع خطة لأنشطة بناء القدرات في مجال الصحة مع عناصر ثانوية في مجال بناء السلام وذلك أساسا من خلال القيام، بالإضافة إلى التدريب في مجال الرعاية الصحية، بإتاحة مجموعة من الإمكانيات لعقد لقاءات وبناء علاقات فيما بين الأفراد المنتمين إلى مجتمعات متنازعة[٥]. وشمل نموذج المنظمة للتدخل الواسع في مجال الصحة العقلية بالنسبة للمنطقة ستة أجزاء مترابطة وهي: التنسيق، وجمع البيانات، وتوجيه الجماعات، وبناء القدرات، وتقديم الدعم السريري والرعاية للمشرفين.

جيم- إعادة التأهيل

٢٢ - تعد إعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع شاملة على نطاق اجتماعي واسع للمصالحة، وإعادة الإدماج والإعمار، وتستغرق عادة ما يبلغ سنتين، وترمي إلى استئناف المجتمع للحد الأدنى من عمله. وتركز المصالحة بصورة عامة على القضاء على التوترات والعداوات المجتمعية (وهو مفهوم أوسع من مصالحة قوات الأمن والمجتمع، المذكور أعلاه في الفرع (أ))؛ وتركز إعادة الإدماج على تحقيق تعايش قابل للتطبيق لمختلف الفئات في مرحلة ما بعد الصراع، ويركز الإعمار على الهياكل الأساسية المادية، والاجتماعية الاقتصادية، والإدارية والتشريعية. لذلك فإن إعادة التأهيل مصطلح واسع تدعم عناصره المكونة بعضها بعضا إذ بدون المصالحة بين الأطراف، قد تعود النزاعات لتقوض ما تحقق في مجال إعادة الإدماج والإعمار. وبدون تحسن ملموس في

الأحوال المعيشية والاحتياجات الأساسية، من المستبعد أن تستمر المصالحة.

٢٣ - تشمل عناصر التكامل الاجتماعي المكونة لإعادة التأهيل، وذات الطبيعة الملموسة ما يلي:

(أ) تمكين المقاتلين السابقين من أن يعيشوا حياة جديدة في سلام وأن يكتسبوا مهارات للعمل، إلى جانب إعادة إدماجهم في المجتمعات، وأماكن العمل والمدارس؛

(ب) ضمان احتفاظ المرأة التي استحدثت مشاريع اقتصادية وشبكات للتضامن في زمن الحرب بهذه المشاريع والشبكات مع عودة السلام عندما يحتمل ظهور الأدوار التقليدية للجنسين من جديد لمنعها من ذلك؛

(ج) تمكين المزارعين من العودة إلى الزراعة وذلك بتزويدهم بالأدوات والبذور، وإزالة الألغام.

٢٤ - **وتشمل العناصر المتصلة برأب العلاقات، ، فيما تشمل، ما يلي:**

(أ) جمع الأطراف المتنازعة لوضع خطة مشتركة وتنفيذ المشاريع؛

(ب) بناء القدرات في مجال حل المشاكل وفض النزاعات؛

(ج) خلق منتدحات محايدة يمكن فيها التعبير عن المظالم الحقيقية والمحسوسة، وبالتالي تيسير الإعراب عن الندم أو الصفح؛

(د) توفير وسيط محايد وموثوق به لتوجيه الأطراف نحو معالجة النزاعات والتحول؛

(هـ) تيسير أدوار صانعي السلام المحليين للقيام بأدوار قد تشمل الشيوخ التقليديين، والجماعات النسائية والشخصيات الدينية؛

(و) رعاية المصابين بصدمات وقد تشمل الإبلال من آثار التعذيب، والاغتصاب، والاختطاف، وجروح الحرب، والحرمان من الاحتياجات الأساسية، وفقدان المسكن، وفقدان الأقربين، والتحرش، والاضطهاد، والتطهير العرقي والإبادة الجماعية.

٢٥ - ويمكن دمج العديد من هذه المبادرات المذكورة أعلاه في خطط إنمائية إقليمية. فطاقة المجتمع المتلقي للمساعدة واستعداده للقيام بدور المضيف للفئات التي تجري إعادة إدماجها بحاجة إلى اهتمام وتعزيز بعناية. ويمكن أن يساعد ذلك على تحديد نقاط تثبيت لبدء وإدارة مشاريع مثل المدرسين والمدارس؛ والجماعات النسائية، وتعاونيات المزارعين، والشيوخ التقليديين ورابطات الشبان، ورابطات الأعمال التجارية ورابطات العمال، والمراكز الصحية، والجمعيات متعددة الأعراق.ذات المنحى المشاريعي. وعندما لا تكون الظروف قاسية للغاية، قد تشمل هذه التدابير أعمالا جماعية في مجال الغرس والتهجين، وطقوس الإشفاء، والموسيقى والرقص، والرياضة. ويمكن الحفاظ على تنمية المناطق بوضع سياسات وطنية تدعم التنمية اللامركزية وبمساعدة 'الأفرقة القطرية' التابعة للأمم المتحدة و'الأفرقة المواضيعية' التابعة لها، حيثما أنشئت. ويتعين تنفيذ خطط تنمية المناطق تنفيذا عادلا في جميع أنحاء البلد، لتفادي التفاوت في التنمية وكذلك استياء سكان المناطق المهملة.

دال - التنمية على المدى الطويل

٢٦ - تستهدف عمليات التنمية على المدى الطويل عادة التصدي إلى مواضع التفاوت وعدم الاتساق الهيكلية، ولا سيما الاستبعاد من الثروة والسلطة اللتان قد تشكلان عنصرا مساهما في نشوب الصراع في المقام الأول. وقد يستلزم ذلك النأي عن الاستراتيجيات الإنمائية لمرحلة ما قبل الصراع، وبخاصة عندما يُنظر إلى هذه الاستراتيجيات على أنها ساهمت في نشوب الصراع. ويجب أخذ الآثار السلبية

للحرب في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات الإنمائية لمرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك وسائل التغلب على التوترات والكراهية من أجل تحقيق التعايش وإمكانية إقامة علاقات وئام، في الوقت المناسب، تستند إلى مبادئ التكامل الاجتماعي أي على المشاركة، والتنوع والتعددية.

٢٧- **وستشمل عناصر التكامل الاجتماعي المكونة للتنمية على المدى الطويل** تدابير اقتصادية واجتماعية، تكون مترابطة بصورة وثيقة غير قابلة للفصم. غير أنه لأغراض تحليلية، ستُدرس هذه التدابير كل على حدة، مع تناول التدابير الاجتماعية في الفرع الرابع أدناه. وقد تشمل التدابير الاقتصادية ما يلي:

(أ) كبح الفساد ومنع تجريم الاقتصاد؛

(ب) التصدي للفقر بجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك إصلاح الأراضي، وتوفير التدريب المهني، والتدريب على إنشاء مؤسسات تجارية، وتقديم القروض الصغيرة، وتوفير خدمات الصحة، والسكن وغير ذلك من المخططات؛

(ج) البدء بمخططات لخلق فرص العمل عن طريق إقامة حوار بين العمال، وأرباب العمل والحكومة كوسيلة للجمع بين أطراف الصراع؛

(د) تهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية في مجال الأنشطة الإنتاجية التي تركز على العمالة بدلا من رأس المال؛

(هـ) وضع أطر عمل توجيهية لدور قطاع الأعمال التجارية في حالات ما بعد الصراع.

رابعا - الفئات والجهات الفاعلة الاجتماعية

٢٨ - من الفئات الاجتماعية ذات الصلة بالتكامل الاجتماعي بعد انتهاء الصراع التي أبرزها إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ضحايا الحروب، والمحاربون القدامى، والأقليات، والسكان الأصليون، والفئات الضعيفة والمحرومة. وتشمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي اعترف بها المؤتمر النساء (الالتزام ٥)، وكذلك المسنين، والمعوقين، والشباب، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

٢٩ - وقد سلِّط الضوء في الفرع الثالث أعلاه على تدابير التكامل الاجتماعي التي تتخذ بعد انتهاء الصراع فيما يتصل بفئات المجتمع المدني وجهاته الفاعلة. وينظر هنا بمزيد من التركيز إلى الدور الذي تؤديه هذه الفئات وذلك بصفة أساسية من أجل تحديد المساهمات التي يمكن لها أن تقدمها وكذلك من أجل التعرف على بعض المخاطر والاحتياجات التي تواجهها. وهذا النص ليس شاملا، وإنما هو إيضاحي.

ألف - الفئات الاجتماعية الرئيسية

٣٠ - تشمل الفئات الاجتماعية الرئيسية التي يجري بحثها هنا ضحايا الحروب والمحاربين القدامى؛ والأقليات؛ والسكان الأصليين؛ والفئات الضعيفة والمحرومة.

٣١ - **وضحايا الحروب والمحاربون القدامى** كثيرون، فمنهم اللاجئون، والعائدون، والمشردون داخليا، والأرامل والأيتام بفعل الحروب، والمصابون، وضحايا الاغتصاب، ومَن فقدوا ممتلكاتهم وديارهم، والأسر والمجتمعات التي تعرضت للصدمات، وطالبو اللجوء، والمحاربون السابقون، والجنود من الأطفال. وسوف تواجه كل من هذه الفئات تحديات خاصة بها من أجل الانتعاش بعد انتهاء الصراع. ففي أوساط الأطفال، كمثال على الفئات المذكورة، قد تختلط فئتا المحاربين القدامى والضحايا بصورة مأساوية. فتورط الأطفال حتى سن الثامنة عشرة في أعمال العنف المفرط يمكن أن يعرضهم للصدمات، ويصيبهم باللامبالاة، ويجعلهم ينحون إلى استخدام العنف لبلوغ أهدافهم. وكثيرا ما تتعرض الفتيات الجنديات إلى الاعتداء الجنسي، وفي أحيان غير قليلة تقع هؤلاء الفتيات مع عودة السلام في

شراك البغاء. أما الأطفال الذين يتعرضون في طور النشوء إلى العنف فقد تتشكل هوياتهم على أساس عدواني تشعل جذوته أيديولوجيات الكراهية. وقد لا يتعلم هؤلاء الأطفال مطلقا كيفية تأجيل الإشباع الفوري للاحتياجات. ولكن عند توفير البدائل لا يصبح الأطفال في حاجة إلى مواصلة هذا السلوك المعادي للمجتمع. فعلى سبيل المثال، وجد استقصاء أجري على الجنود الأطفال في ليبريا أن البديل المفضَّل عن الجندية لدى هؤلاء الأطفال هو العودة إلى المدرسة (وتحقيقا لذلك، كان هؤلاء الأطفال يتلقون قسائم للالتحاق بالمدرسة لقاء المشاركة في أعمال التعمير). وقد يحتاج بناء مهارات الأطفال الجنود في مجالات الحياة والعمل في حالات ما بعد انتهاء الصراع إلى فصول تعويضية خاصة، وإلى توفير المشورة التي تساعد على التحلي بالمرونة ومواجهة الصدمات، وإلى المنح التدريبية التي تتيح لهم كسب قدر من المال. وكثيرا ما تكون إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المدرسة والعمل والمنزل والمجتمع أمرا عسيرا ليس فقط بسبب التجارب التي مروا بها أثناء الحروب، ولكن أيضا بسبب فقدانهم لسنوات الطفولة.

٣٢ - ويمكن **للإجهاد النفسي الناجم عن الصدمات** أن يفتك بالأطفال والبالغين من الرجال والنساء، ويؤدي إلى انعزالهم والقضاء على إيمانهم بأنفسهم والمستقبل الذي يأملونه، ويقوض ثقتهم في الآخرين وإيمانهم بالمجتمع. كما يمكن لهذا الإجهاد أن يهدم قدرتهم على التواصل مع الآخرين وعلى التعلم والعمل. وقد لا يقتصر تأثير هذا الإجهاد على الأفراد فحسب، بل يمكن أن يمتد أيضا إلى الأسرة والمجتمعات. وقد تظهر آثار الإجهاد على الفور، أو قد تتأخر لسنوات ثم تندلع بعدها بغتة. ومن المهم أن يتم التعرف مبكرا على وجود هذا الإجهاد، بما في ذلك التعرف على التباين الواسع في كيفية استجابة الأفراد والجماعات للإجهاد المفرط، فالبعض من هؤلاء يبدي المرونة إزاءه، في حين لا يفعل غيرهم ذلك. واختيار وسيلة التدخل له أهمية حاسمة، فهذا الاختيار لا بد وأن يتناسب مع احتياجات كل طائفة مستهدفة وما لديها من آليات للتكيف، وتتراوح وسائل التدخل ما بين تقديم الخدمات الروحية واتخاذ الإجراءات العلمية. وقد يكون تضامن الأسرة والمجتمع هو أنجع عامل للإبلال في كثير من المجتمعات. وعلاوة على ذلك، يلزم الاهتمام بالأثر الذي يحدثه الإجهاد الناجم عن الصدمات على موظفي بعثات الأمم المتحدة. وكانت هذه المسائل من بين الأمور التي بحثتها مشاورة غير رسمية جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بين شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابعين للأمانة العامة، وعدد من الخبراء الدوليين في هذا المجال.

٣٣ - ويمكن أن يقع **الأقليات والسكان الأصليون** في خضم الصراع بوصفهم فئات تقوم على أساس هوية خاصة وتعرف بأنها من ''الآخرين'' بسبب العنصر، أو العرق، أو الدين، أو اللغة، أو المكان، وهكذا. وبينما تعتز الفئات ذات الهوية الخاصة عادة بسماتها المتميزة، فإن هذه السمات نفسها كثيرا ما تتعرض من جانب الفئات السائدة للتنميط وللإقلال من شأنها تمهيدا لتهميش هذه الفئات واستغلالها. وينشأ الاستقطاب لا محالة عندما تأخذ هذه الفئات (وفي بعض الأحيان فئات الأغلبية) في مقاومة هذه المعاملة، وعندما تنمو تطلعاتها دون توافر الفرص للوفاء بها. وتلجأ الفئات المستقطبة لتسوية ما بينها من اختلافات إلى وسائل متنوعة، منها التضافر أو الإقناع أو المناورة أو القهر أو العنف. ومن شأن التدريب على إدارة الصراعات أن يساعد على توفير بدائل للعنف، كما أن فرص الاشتراك في تصميم مشاريع ملموسة وتنفيذها من شأنها أن تساعد على تعزيز إقامة علاقات خالية من العنف، وذلك بالجمع بين أطراف النزاعات المختلفة في مشاريع تعود عليها بالنفع المتبادل

ويكون التعارف من نواتجها الفرعية، ولو أن له، من منظور بعيد الأجل، أولوية ضمن نواتج هذه المشاريع.

٣٤ - ويحتاج التعاون فيما بين أطراف الصراعات المختلفة إلى توخي الدقة في التصميم والتحلي بالصبر في التنفيذ، كما تبيّن لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب، الذي بدأه معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، عندما قام بعد انتهاء الصراع بتكييف البحوث المتعلقة بالعمل القائم على المشاركة. وكانت هذه البحوث قد ظهرت في أواخر الستينات والسبعينات كوسيلة لتمكين الفئات الاجتماعية المنفصلة على الصعيد المحلي، وهي المزارعون، والعمال الزراعيون، وسكان الأحياء الفقيرة، والعمال، وجماعات السكان الأصليين. وقد استخدم المشروع وسيلتين بارزتين لتكييف منهجيته. فقام أولا بإشراك جميع الفئات المتأثرة بالصراع، واضطلع ثانيا بعملياته على نطاق وطني بدلا من النطاق المحلي. وقد قام المشروع، من خلال محاولة إشراك جميع الجهات الفعالة المتأثرة، والعمل على الصعيد الوطني، بالتركيز على إصلاح العلاقات فيما بين المجموعات المنقسمة العديدة القائمة في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع.

٣٥ - ولا تشترك **الفئات المحرومة والضعيفة** عادة في هوية جماعية محكمة على غرار الفئات القائمة على أساس الهوية الخاصة المذكورة أعلاه، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى تخلل هذه الفئات لجميع الفئات الأخرى، وبسبب أوضاع الحرمان التي تعيش فيها عادة وسط المجتمعات. وفيما عدا بعض الاستثناءات، تكون الفئات الضعيفة والمحرومة أميل إلى الوقوع ضحية للعنف وليس إلى ارتكابه؛ وتشمل هذه الفئات: الفقراء والمهاجرين والعمال الذين تم الاستغناء عنهم بغرض التوفير والعمال العاطلين؛ والمرضى بأمراض مزمنة، والمصابين بإعاقة بدنية أو ذهنية؛ والأطفال، بمن فيهم المهاجرون أو اليتامى أو القصّر غير المصحوبين؛ والنساء الحوامل؛ والمسنين الضعفاء وغيرهم من المسنين، والأرامل ممن لا أسر لهن. وحين يضطر مقدمو الرعاية الرئيسيون إلى تكريس أوقاتهم وطاقاتهم للصراع من أجل البقاء، لا يصبح في مقدورهم دائما مساعدة الفئات الضعيفة.

٣٦ - ورغم تصنيف هذه الفئات على أنها من الفئات الضعيفة، فإن الكثير من أفرادها لا يعانون من ضعف متأصل، بل وإنما تضعفهم البيئة التي لا تتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم أو تتنافر معها، وهو الأمر الذي يزيده الصراع تفاقما. ويلزم لاستراتيجيات التنمية بعد انتهاء الصراع أن تعالج الأضرار الناجمة عن العوامل الاجتماعية، وذلك بأن تصمَّم لخدمة الجميع. وسيحتاج هذا إلى الجمع بين توفير الفرص المتكافئة للجميع وتوفير فرص خاصة للبعض. بيد أن هذه الفرص الخاصة أو الأعمال التصحيحية قد تتعرض لإساءة الاستعمال من جانب غير المستحقين إذا لم يتوخ الحرص في تصميمها، كما أنها قد تثير رد فعل عنيف من جانب الفئات غير المستفيدة منها، بل وقد توجد حالة من الاعتماد عليها بين صفوف الجماعات المستهدفة.

٣٧ - ومن خلال مفهوم ''إيجاد مجتمع للجميع''، يوفر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية منهاجا للعمل للفئات الضعيفة والمحرومة. وينطوي مفهوم 'إيجاد مجتمع للجميع' على مبدأ الشمول، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تصميم بيئة مادية وتقنية واجتماعية اقتصادية تخدم الجميع. وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع، يمكن لهذا المفهوم المثالي، بالإضافة إلى اتباع تصميم يخدم الجميع بحق عن طريق إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة، أن يوجه عملية الانتعاش والتحول، حتى وإن تحتم أن تكون ترجمة هذا المفهوم إلى أحوال معيشية حقيقية عملية بطيئة وتدريجية تمتد لعدة أجيال.

باء – جهات المجتمع المدني الفاعلة ومؤسساته

٣٨ – يمكن للمواطنين أن يساعدوا في تحقيق التكامل الاجتماعي بعد انتهاء الصراع بطرق شتى، يتعرض معظمها عادة للتجاهل، وإن احتفي ببعضها احتفاء شديدا في بعض الأحيان. وتساعد مبادرات المواطنين في إعادة تشكيل النهج المستقرة تجاه الحرب والسلام. ولا تخلو مبادرات السلام التي يقدمها المواطنون من الصعوبات، وقد ينظر إليها البعض بعين الشك والارتياب. كما أن جهودهم يمكن أن تسفر عن آثار إيجابية وأخرى سلبية، يلزم إخضاعها للبحث عند تصميم مبادرات التكامل الاجتماعي بعد انتهاء الصراع.

٣٩ – وفي وسع **القادة الدينيين أو التقليديين** (بمن فيهم المنتمون إلى فئات السكان الأصليين والأقليات) أن يعتمدوا على الأساليب التقليدية لإدارة الصراعات فيطبقونها داخل مجتمعاتهم، وأحيانا على أطراف الصراع المختلفة. أما مواطنو الشتات فيمكنهم أن يوفروا للبلد الذي مزقته الحروب مصدرا هاما لرأس المال، وللدراية الفنية، والصلات الدولية، ولتدفق الأفكار والقيم الجديدة (رغم أن دورهم قد يثير الجدل أيضا حين يقومون بإمداد الجماعات المتصارعة بالأسلحة). ويستطيع القطاع الخاص أن يوجد مناخا للسلام من خلال الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية وتقديم الدعم لعودة الأمن وسيادة القانون (رغم أن بعض الأوساط قد تناهض هذا بسبب تأسيسها لاقتصاد يقوم على الجريمة ويزدهر في وجود الصراع). وفي وسع وسائل الإعلام أن توفر تقارير منصفة ووافية تشجع على الحوار والمصالحة (أو تؤدي على العكس من ذلك إلى زيادة العلاقات سوءا بتقديمها لمعلومات متحيزة ومغرضة). ويمكن أيضا لوسائل الإعلام أن تكون منبرا للمتنازعين يمكنهم من خلاله التعرف على مواقف بعضهم البعض، كما يمكن أن تكون منبرا للمحرومين وصانعي السلام. وتستطيع وسائل الإعلام أن تعالج الشواغل الاجتماعية عن طريق توفير معلومات عن المفقودين، وعن الألغام الأرضية، والمخاطر الصحية، والصدمات الناجمة عن الحروب، فضلا عن المعلومات المتصلة بعملية التسريح، واتفاقات السلام، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بمعاملة السجناء والجرحى والمدنيين.

٤٠ – ولدى **الشباب والمسنين والمعوقين والمهاجرين** تجارب معيَّنة في الحياة ولهم منظورات خاصة يمكن أن يشاركوا بها في التكامل الاجتماعي بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في فترات الإصلاح وما يعقبه من تنمية. فالشباب قادرون على بذل طاقة وعرض منظورات مفعمة بالحيوية، كما أنهم عادة ما يسارعون بالدخول في مناقشات هادفة والتماس حلول مبتكرة، عند السماح لهم بالتفاعل مع الأطراف المعارضة. ورغم أن المسنين ليسوا بالضرورة أكثر حكمة من غيرهم، فإن تراكم تجارب الحياة التي مروا بها يمكن أن تعزز لديهم عمق الإدراك والفهم، والرغبة في إيجاد السلام والعمل كوسطاء ومستشارين إذا أتيحت لهم الفرصة. أما المعوقون فيمكنهم العمل كعناصر حافزة على إعادة تحديد المفاهيم الضيقة المتصلة بالقدرات وبما يعد طبيعيا، وما يتصل بذلك من تنوع البشر، بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحويل هذه الرؤية الأعم إلى هياكل أساسية اجتماعية اقتصادية ومادية. ولدى المهاجرين عادة خبرة بالعيش في ثقافتين أو أكثر في نفس الوقت، ثقافة منشئهم وثقافة البلد المستقبل، وبمواجهة التحدي المتمثل في تحقيق التآلف والتعاضد بين هاتين الثقافتين، شأنهم في هذا شأن أطراف الصراع التي يجب عليها من أجل التعايش أن تجد أشكالا للتآلف والتعاضد في مواقفها ومنظوراتها المتعارضة.

٤١ – **والمرأة** من أكثر المتضررين من العنف. وتشمل الآثار الناجمة عن التعرض للاغتصاب في أثناء الحروب الصدمات النفسية، والنبذ من المجتمع، وما يلحق ذلك من طلاق وهجر. وقد اعترف بالاغتصاب بوصفه جريمة شنعاء

في مواضع من القانون الدولي، آخرها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن المفارقات أن بعض الحروب قد توجد فرصا أمام النساء لتخطي العوائق التقليدية التي تفرضها أدوار الجنسين، سواء بتهيئة الفرصة أمامهن لابتكار استراتيجيات للبقاء الاقتصادي وشبكات للرعاية، أو بإجبارهن على ذلك، بيد أن هذا يتعرض للضياع مع عودة السلام ما لم يطرأ تحول على القيود المفروضة على أدوار الجنسين. ورغم استبعاد المرأة من عملية اتخاذ القرار، فإنها كثيرا ما تكون أول من يبادر، من بين المفاوضين غير الرسميين وجماعات الضغط ومنظمي الحملات والمتظاهرين، باتخاذ خطوات نحو إحلال السلام. ويدعو منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلى منح المرأة فرصا متساوية للمشاركة في منتديات السلام وأنشطته. ويمكن لمشاركة المرأة في صنع القرار بعد انتهاء الصراع أن تساعد في إرساء المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن الضروري للبرامج والمشاريع الرامية إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للمرأة بعد انتهاء الصراع أن تعد خصيصا بحيث تتناسب مع قدراتها وآمالها، على أن تكون من العموم في بعض النواحي بحيث تشمل الرجال أيضا.

٤٢ - وفي نهاية المطاف، تعتمد القدرة على تسوية المنازعات سلميا بدلا من اللجوء إلى العنف على إيمان الرجال والنساء أن تحقيق التعايش السلمي أمر ممكن، وعلى تنمية المهارات المتصلة بتحقيق هذا التعايش والمحافظة عليه. ويحيد ذلك عن كثير من التوقعات والسلوكيات المألوفة، كما يثير تساؤلات بشأن الدور الذي تؤديه المرأة، وكذلك الرجل، في غرس المهارات الاجتماعية اللازمة للتعايش في الأطفال، وبخاصة الأولاد. وفي معظم المجتمعات يرتبط العنف من الوجهة الثقافية بالذكور. بيد أن أشكال الذكورة تتسم بالتنوع والدينامية والتغير الدائب، ولا يجب مساواتها بالعنف. وقد قطع الاهتمام الموجّه لتنميط أدوار الجنسين شوطا طويلا من التقدم فيما يتعلق بالمرأة، في حين أنه ما زال يخطو خطواته الأولى بالنسبة للرجل. ويمكن القول بأن بذور الحرب والسلام يجري غرسها في أنماط الهوية التي تقدم للأولاد والبنات في أثناء نمو اتجاهاتهم الأساسية نحو حل الصراعات.

٤٣ - وفي مقدور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تسهم في تحقيق التكامل الاجتماعي بعد انتهاء الصراع بطائفة واسعة من مهارات الحياة التي يلزم تعهدها بالرعاية المستمرة، مثلها في هذا مثل مهارات العمل. وقد أدرجت منظمة العمل الدولية مناقشة عن مهارات الحياة في المبادئ التوجيهية التي وضعتها للتوظيف والتدريب على المهارات في البلدان المتأثرة بالصراعات (١٩٩٨). وبصفة عامة، تضم مهارات الحياة القدرات اللازمة للتكيف مع التغيير، والنظر إلى الصراع في إطار جديد، والتمييز بين الاحتياجات الحقيقية والمواقف المعلنة، والتحلي بالمرونة في أوقات الشدائد. ويمكن لمهارات الحياة أيضا أن تشمل القدرة على التماس المعلومات الحيوية، والوفاء بالاحتياجات الأساسية، والتوصل إلى اختيارات حكيمة. وفيما يتصل بالعلاقات بين جماعات الصراع، يمكن أن تتمثل هذه المهارات في القدرة على تحديد المصالح المشتركة وصياغة رؤية مشتركة للمستقبل، وإبداء الاستعداد لذلك. ويمكن غرس مهارات الحياة في جميع أرجاء الشبكات الأسرية التقليدية، والمدارس، والطوائف الدينية، ومواقع العمل، ومخيمات اللاجئين والتسريح.

٤٤ - وقد تم التركيز هنا على المساهمات التي يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تقدمها، ولكن ليس على العقبات التي قد تواجهها في ذلك. كما لم يجر هنا بحث الأثر السلبي الذي تحدثه بعض فئات المجتمع المدني، كعصابات العنف والمبتزين والتجار الفاسدين، ومن إليهم،

وإن كان من الواجب النظر في هذا الدور في تحليل أطول. فالمجتمع المدني يؤدي دوره على أفضل وجه حين يمكنه العمل في شراكة مع الحكومة، وحين تهيئ له الحكومة بيئة عادلة وآمنة يمارس فيها أنشطته.

خامسا – دور الحكومة

٤٥ – للحكومة دور أساسي في تحقيق التكامل الاجتماعي بعد انتهاء الصراع، وذلك في شراكة مع المجتمع المدني. وقد يصعب أداء هذا الدور عندما تنهار الحكومة أو تكون لها صلة بالصراع. لذا، فإن استعادة الحكم الرشيد شرط لا بد منه لتحقيق التكامل الاجتماعي، بما في ذلك استعادة العناصر التقليدية، من قبيل سيادة القانون، والأمن، وحقوق الإنسان، والشفافية، والشرعية. وبالإضافة إلى هذه العناصر، يستلزم التكامل الاجتماعي مؤسسات تعزز كرامة الإنسان، والتنمية المنصفة والحوار والمشاركة، كما يستلزم توافقا وطنيا في الآراء بشأن القواعد الواجب اتباعها، ومنها التسامح، فضلا عن إشراك جميع الجهات الفاعلة في صياغة رؤية مشتركة للمستقبل والعمل على تحقيقها.

٤٦ – وهناك ضرورة لأن يكرس التكامل الاجتماعي على اعتبار أنه سياسة من سياسات الحكومة، لا أن ينظر إليه باعتباره من النواتج الفرعية لغيره من الأنشطة. كما يلزم أن يشكل هذا التكامل جزءا من صميم الدعم التقني وإقامة العدل وتقديم الخدمات على الصعيد الوطني بعد انتهاء الصراع. وقد أوصى منهاج عمل مؤتمر القمة في الفقرة ٧٣ حاء بأن تضرب مؤسسات الدولة المثل في تشجيع وحماية ''احترام حرية التعبير؛ والديمقراطية؛ والتعددية السياسية؛ وتنوع التراث والثقافات والقيم؛ والتسامح الديني والمبادئ الدينية؛ والتقاليد الوطنية التي يقوم عليها أي بلد''. وينبغي أن تبدي الخدمة العامة شمولا وتنوعا، وذلك بأن تحافظ في سياستها الداخلية المتعلقة بالتوظيف والترقية على التوازن الإثني والإقليمي والجنساني وغيره من أشكال التوازن، وأن تجعل خدمات التوعية الخارجية التي تقدمها على نفس القدر من الشمول والإنصاف.

٤٧ – ومن العناصر ذات الأهمية الحاسمة للتكامل الاجتماعي في المجتمعات التي مزقتها الحروب قدرة الحكومة على ''تنظيم التنوع''، أي إدارة الصراعات، والتوسط بين المصالح المتنافسة حتى تجد الفئات الاجتماعية قنوات سلمية للتعبير عن آرائها. كما أن من شأن تيسير فرص المشاركة في الإعمار أمام فئات المجتمع المدني أن ينشط هذه الفئات وأن يوجد قوى اجتماعية جديدة من أجل توسيع نطاق رأس المال الاجتماعي ومواصلة الانتعاش على الأجل الطويل.

٤٨ – وبصفة خاصة، يستلزم إضفاء الطابع المؤسسي على التكامل الاجتماعي سياسات وممارسات في الحكم تتسم بالشمول وترمي إلى وقف الاستقطاب والاستبعاد، حتى تلغي بذلك الشروط الأساسية التي تفضي إلى اندلاع العنف من جديد. وقد يتطلب تحقيق الشمول وقتا، ولا سيما عندما لا يكون أمام بعض الفئات سبل تذكر للحصول على التعليم، مما يضر بالأجيال الحالية من البالغين الذين يتنافسون من أجل الفوز بمناصب صنع القرار. كما أن وضع الأسس والأطر اللازمة لتحقيق الشمول يفوق في أهميته المحاولات التي تبذلها الحكومات لاستنساخ نموذج معيَّن أو آخر من نماذج الحكم. وفضلا عن ذلك، يستلزم التكامل الاجتماعي بذل جهد متروٍّ لالتماس الأسس اللازمة ''لثقافة السلام'' وإرسائها.

٤٩ – وفوق هذه الاعتبارات العامة، يمكن لعدد من التدابير الحكومية الخاصة أن تساعد على تعزيز التكامل الاجتماعي في حالات ما بعد الصراع، على أن تكيف حسب ما هو ضروري لكل حالة. وتشمل هذه التدابير:

(أ) ضمان مشروعية مؤسسات الحكم الرئيسية، أي وجود خدمة مدنية محايدة وكفؤة ومهنية خالية من الفساد ومستجيبة لاحتياجات جميع المواطنين؛ وقوة للشرطة تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وجهاز عسكري مُساءل أمام السلطة المدنية؛ وجهاز قضائي متمرس يعمل بمنأى عن أي نفوذ لا لزوم له؛

(ب) وضع خطط دستورية وهياكل مؤسسية تعزز الاندماج والتقاسم المتوازن للسلطة، إلى جانب نظام تمثيلي يضمن سلامة جماعات الأقليات وشؤونها؛

(ج) إقامة أجهزة إدارية تنظم المصالح المتنافسة وتفصل بين عملية اتخاذ القرار والضغوط السياسية للجهات الفاعلة المتنفذة، وتضفي الانسجام على المصالح المحلية والوطنية، وتعالج الصراعات داخل الدول وفيما بينها؛

(د) إعادة تنشيط آليات حل الصراع التقليدية التي يمكن أن تكون قد تعطلت وإيجاد توفيق بينها وبين الآليات الحديثة، قدر ما يكون ذلك مجديا ومناسبا، بما فيها مجالس الشيوخ، ومؤسسات أمناء المظالم، ومراكز الوساطة، وبرامج الوساطة الملحقة بالمحاكم، والوساطة عن طريق الأقران، والتثقيف العام في مجال حل المنازعات؛

(هـ) الحدب على بث الثقة والإحساس بالولاء عن طريق حرية الصحافة، وعقد جلسات الاستماع العامة، ولجان الحقيقة والمصالحة، والاجتماعات العامة في مجالس البلديات، وعقد مؤتمرات وطنية وبتنقيح المناهج الدراسية التعليمية بحيث تعكس تنوع البلد الحالي والتاريخي؛

(و) صياغة وتنفيذ البرامج الإنمائية التي تعزز، عن طريق أنشطتها، الاتصال والتسامح والتعايش والتعددية فيما بين الفئات المتنازعة في السابق؛

(ز) توفير تدريب للقيادة يراعي التكافؤ بين الجنسين والتدريب على شؤون الحكم على المستويين المحلي والوطني مع توعية السكان الذين كانوا مهمشين في السابق؛

(ح) تقوية الدولة بطرق متعددة، بما فيها تلك المذكورة أعلاه، لكي تتشجع ولا تهاب نشوء مجتمع مدني متين.

٥٠ - وإجمالا، فإن التحكم في حالات ما بعد الصراع صعب، ولكنها تتيح فرصا لكي يتم منهجيا تصميم هياكل تتسم بالشمول والتشارك عوضا عن الاستبعاد والاستقطاب اللذين ربما كانا سببا في حدوث الصراع ومن المرجح أنهما أيضا تفشيا بسببه.

سادسا - الدعم الدولي

٥١ - تسهم الجهات الفاعلة الخارجية بموارد مالية هامة وخبرة متخصصة للمساعدة على رأب مجتمعات مزقتها الحروب. لكن مشاركتها أيضا محفوفة بالمخاطر. فكثيرا ما يكون دورها الحاسم الأول هو المساعدة على إنهاء الصراعات المسلحة. وقد ينطوي هذا على ترتيب هدنة سياسية وإعادة صياغة الهياكل الاجتماعية السياسية وتحديد أولويات الإعمار فيما بعد الحرب. والواضح أن بإمكانها في كل هذه المهام، أن يكون لها تأثير في تعزيز التكامل الاجتماعي شريطة أن تراعي أنشطتها الاحتياجات والواقع والقدرات والتطلعات الوطنية.

٥٢ - والجهات الفاعلة والأنشطة الخارجية في فترة الانتعاش لما بعد الصراع أكثر من أن تُعدد هنا. وإيجاد الانسجام والتنسيق فيها بينها أمر دائما عسير. فقد أشار الأمين العام في مجموعة إصلاحات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ (A/52/1) إلى أن إدارة الشؤون السياسية، بوصفها المنظم الحالي لاجتماعات اللجنة التنفيذية للأمن والسلام، ستكون جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة لأنشطة بناء السلام بعد

انتهاء الصراع. وستكون اللجنة التنفيذية للأمن والسلام، بالتعاون مع لجان تنفيذية أخرى، حسب الاقتضاء، مسؤولة عن صياغة مبادرات بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتنفيذها، بما في ذلك تحديد الأهداف والمعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية لأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥٣ - وفي حالة ما بعد انتهاء الصراع مباشرة، كثيرا ما يناط دور التنسيق الرئيسي بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة. ويمكن أيضا رهنا بالظروف أن تضطلع بأدوار التنسيق الهامة إدارة عمليات حفظ السلام، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويمكن أن تشارك كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بطرق متعددة في عملية ما بعد انتهاء الصراع، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ومفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والممثلون الخاصون للأمين العام لشؤون الأطفال في الصراعات المسلحة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا. ويدعم البنك الدولي أنشطة الإعمار بعد انتهاء الصراع في أماكن عديدة. هذا وتنشط عدة وكالات متخصصة، ولكن لا يرد ذكر إلا القليل من مبادرتها في هذا التقرير نظرا لضيق المجال.

٥٤ - ويقوم العديد من كيانات الأمم المتحدة بتعزيز التكامل الاجتماعي وخاصة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لها. وتهدف هذه الإدارة إلى تقوية التكامل الاجتماعي بطرق متعددة بما فيها تعزيز المعايير المشتركة ووضع السياسات والبرامج وتحديد الأعمال القائمة على التعاون.

٥٥ - ويمكن للتكامل الاجتماعي أن يسترشد بالعديد من صكوك الأمم المتحدة بما فيها الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللذان يسلطان الضوء على حقوق الأفراد. وتحظى حقوق الأقليات بالتأييد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وترد بمزيد من التفصيل في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. وتجد حقوق المرأة والطفل مستندها، على التوالي، في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي اتفاقية حقوق الطفل. وقد تم تناول وضع الأشخاص المعوقين في إعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقليا، وفي إعلان حقوق المعوقين. أما وضع الأشخاص المسنين فيجد مستنده في مبادئ الأمم المتحدة للأشخاص المسنين إلى جانب التعليق العام رقم ٦ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفضلا عن ذلك، اعتمدت منظمة العمل الدولية واليونسكو صكوكا تدعم المساواة بالنسبة للأفراد والفئات في العمل والتعليم.

٥٦ - لقد تأتى عن احتياجات فترة ما بعد الصراع لفيف من الأعمال الهادفة إلى تعزيز الحقوق والتنمية والسلام. وكانت مسألة بناء السلام في فترة ما بعد انتهاء الصراع من بين الشواغل التي أثيرت في حوار ''شهر أفريقيا'' الذي نظمه مجلس الأمن والذي لم يسبق له مثيل (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) وبحث أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلم والأمن في أفريقيا، وتناول تفشي الصراعات وتجددها بما فيها بصفة خاصة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يمكن أن تتصف بكونها مجموعة من الحالات السابقة للصراع والقائمة أثناءه وفي ما بعده، وتمثل تحديات صعبة للتكامل الاجتماعي.

٥٧ - ويمثل إيجاد الإرادة السياسية والموارد والتعاون والانسجام تحديا مستمرا للجهات الفاعلة الخارجية في حالات ما بعد نهاية الصراع. فبالرغم من أن دور الجهات

الفاعلة الخارجية في دعم الاندماج الاجتماعي بعد انتهاء الصراع دور كبير، على نحو ما يتبين في الفرع الثالث أعلاه، فإنها أيضا قد تؤخر التكامل أو تحيد عن مساره بسبب: (أ) وجود برامج عمل ونهج مختلفة أو حتى متناقضة بين وكالات الإغاثة مما يؤدي إلى الانقسام أو الغموض في صفوف الفئات المستهدفة؛ و (ب) تقديم العون بقدر غير كاف من الاهتمام بأثره المتعلق بتعزيز السلام أو المتسبب في نشوب الصراع؛ و (ج) والإخفاق في تقوية الشعور بامتلاك عملية الانتعاش ومراقبتها على الصعيد المحلي في الوقت المناسب؛ و (د) عدم الاهتمام بالأفكار المتناقضة بين المانحين والجهات المتلقية حتى فيما يتعلق بمفاهيم أساسية مثل الاعتماد على الذات والشراكة؛ و (هـ) تضخم الآمال بسبب الخطاب السياسي الهادف إلى شراء سلام مؤقت أو استرضاء فئات بعينها أو بسبب التدابير الاستعجالية المؤقتة التي لا يمكن إدامتها.

٥٨- وبالنظر إلى تعقيدات التكامل الاجتماعي، كثيرا ما تمتنع الجهات الفاعلة الخارجية عن دعمه لصالح الأخذ بإجراءات تقنية. ويبدو مع ذلك أن الصراعات الإنسانية التي لم تُحل تطفو من جديد وتقوض عملية إعادة البناء التقنية. وفي النهاية، ينبغي أن تعالج الأسباب الاجتماعية الجذرية للصراعات. ولدى المجتمع الدولي طائفة وافرة من الإمكانات التي يتعين استخدامها من أجل إعادة البناء، ومن الممكن زيادة تنميتها لتصبح أكثر تماشيا مع احتياجات المجتمعات في فترة ما بعد الصراع. ويتمثل التحدي المستمر في:

(أ) الاستجابة بصورة عاجلة ومرنة وعملية بطرق لا تؤدي إلى زيادة حدة التوترات. وقد يحتاج هذا الأمر نقلا للسلطة من المقر إلى الميدان فضلا عن الاحتياطيات الخاصة المتعلقة بالميزانية؛

(ب) قدر أكبر من الاستماع والمناقشة والتيسير والتمكين. فكثيرا ما تكون هذه العوامل الإنسانية غير الملموسة إلى حد ما مُغفلة بسبب احتياجات البقاء الطارئة فضلا عن مطالب المانحين من أجل مساهمات ملموسة ونتائج يمكن قياسها؛

(ج) فهم أفضل للجهات الفاعلة والقوى والدينامية على المستويين المحلي والوطني وترسيخ هذا الفهم في السياسة العامة والبرامج؛

(د) تكييف المساعدة الخارجية مع الواقع الاجتماعي السياسي المحلي، الذي يكون له عادة منطق مختلف عن ذلك السائد في المقر؛

(هـ) نقل السلطة والشعور بالملكية إلى الجهات الفاعلة المحلية، مما يعني قبول الدلالات التي قد تكون لذلك من حيث إعادة تحديد الأهداف والأولويات؛

(و) تعديل معايير التقييم الاعتيادية، مثل الإطارات الزمنية المحددة والمنتجات الملموسة، والاعتراف بأن الأثر غير المباشر لتقديم المساعدة على العلاقات كثيرا ما يكون أهم من الأهداف المباشرة المبتغاة، وبأن التأثير في الطريقة التي ينظر بها الناس إلى أنفسهم وإلى كل واحد منهم وسلطاتهم ومؤسساتهم يمكن أن يكون أهم من النتائج التقنية؛

(ز) التقييم وإجراء البحث، مثل عمليات تقييم أثر الصراع والبحث في الأعمال التشاركية، والتحليل الجنساني للانتعاش وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع؛

(ح) دعم البلدان في تعزيز قدرات حكمها على تحليل المشاكل والصراعات وجعل حلها استراتيجية خاصة بها؛

(ط) التريث والمراقبة (مما يفترض إحساسا استثنائيا من جانب جهات اتخاذ القرار في الميدان وفي المقر إزاء) الجهات النشطة السياسية والمجتمعية الناشئة، وإتاحة المرونة في الجداول الزمنية وخطط إعادة البناء.

٥٩ - وعلما بما سبق ذكره من مخاطر وإمكانات، فإن مبادئ التكامل الاجتماعي التوجيهية للفاعلين الدوليين قد تستوجب القيام بأعمال منها:

(أ) أعمال مناسبة للحالة، تكون متماشية مع كل حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراع؛

(ب) أعمال تراعي الثقافة وتبعث على الشعور بملكيتها على الصعيد الوطني؛

(ج) أعمال استشارية وشاملة لجميع الجهات الفاعلة المعنية (بطرق مختلفة لكنها متماثلة)؛

(د) أعمال جيدة التوقيت يحدد هدفها ويوجهها ''عدم الإيذاء''؛

(هـ) أعمال عملية وملموسة تتيح الفرص للأطراف المتنازعة للعمل سويا؛

(و) أعمال مترسخة في إطارات المساعدة الأجنبية الموجودة التي تتسم هي ذاتها بالمرونة والاتساق والشمول من حيث نهجها المفاهيمي والتنفيذي.

٦٠ - ووراء حالات ما بعد انتهاء الصراع، يمكن للتكامل الاجتماعي أيضا أن يترسخ في تدابير واسعة مثل جمعية ومنتدى الألفية، والسنة الدولية لثقافة السلام (٢٠٠٠)، وسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات (٢٠٠١)، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ٢٠٠١، وبرنامج لاهاي من أجل السلام والعدل في القرن الحادي والعشرين، ومبادرات أخرى من هذا القبيل. ومن شأن أي من هذه المبادرات الحالية أن تهيئ أرضية مناسبة لوضع إطار من أجل العيش في جو من الوحدة والتنوع في القرن الحادي والعشرين، يشمل ما يلزم من المؤسسات والمعرفة والقيم والمهارات الحياتية.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - لاحظت اللجنة المستقلة التي عينها الأمين العام للتحقيق في أعمال الأمم المتحدة أثناء الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤(S/1999/1257)، وهي تكتب تقريرها بعد خمس سنوات من الحدث، من بين ملاحظاتها الختامية أن عواقب الإبادة الجماعية ما زالت واقعا عيانا، تشهد به آلام من فقدوا أحباءهم، والجهود المبذولة للمصالحة بين الروانديين، والتحديات المتمثلة في تقديم المسؤولين إلى العدالة، واستمرار المشاكل الناجمة عن التشرد، وكذلك الجهود المبذولة لإيجاد سبل لتحقيق التوازن بين احتياجات ومصالح الناجين من الإبادة الجماعية داخل رواندا واحتياجات ومصالح العائدين الذين عاشوا لاجئين في الخارج. وتحديات المستقبل هي التحديات التي يمكن للأمم المتحدة فيها أن تساعد رواندا على إعادة البناء والمصالحة.

٦٢ - لقد تركز هذا التقرير في اهتمامه على إعادة بناء النسيج الاجتماعي وعلى التوفيق فيما بين الفئات المستقطبة وهي عناصر أساسية للتكامل الاجتماعي وهي تحديات مستمرة في جنوب أفريقيا وغواتيمالا وتيمور الشرقية ويوغوسلافيا السابقة وأيرلندا الشمالية، وهذه حالات قليلة نذكرها من حالات ما بعد انتهاء الصراع (حين كتابة هذا التقرير). ويجب أن تكون جميع تدابير التكامل الاجتماعي موضوعية بحيث تستجيب للظروف الخاصة لكل حالة - بما فيها الطبيعة اللولبية للعديد من الصراعات المتطاولة الأمد حيث تتداخل حالات ما بعد الصراع وأثناءه وما بعده بعضها مع بعض.

٦٣ - وتشمل التوصيات من أجل تعزيز التكامل الاجتماعي في حالات ما بعد انتهاء الصراع الذي يشمل أربعة مجالات رئيسية من هذا التقرير - عمليات ما بعد انتهاء الصراع، إلى جانب بناء القدرات داخل المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الحكومية والدولية - إيلاء اهتمام مباشر لما يلي:

(أ) ترسيخ التكامل الاجتماعي في عمليات الانتعاش لفترة ما بعد الصراع من خلال وضع مزيد من الوسائل التي تراعي الثقافة والفوارق بين الجنسين (البحث والتدريب والمبادئ التوجيهية) وتستند إلى تحليل التجارب الأخيرة التي تنطوي على مسائل المرونة والضغط النفسي المزمن والصفح وغيرها من المسائل ذات الصلة. وينبغي أن تتضمن التدابير المباشرة:

'١' التماس أحسن العبر من آخر تجارب الأمم المتحدة وغيرها من التجارب في حالات ما بعد انتهاء الصراع التي قد تساعد على فهم التكامل الاجتماعي ودعمه من حيث الحفاظ على الوحدة في ظل التنوع؛

'٢' وضع المبادئ التوجيهية السياسية والعملية لتقييم وقع الضغط النفسي المزمن على الأفراد والأسر والمجتمعات في البلدان ذات الاحتياجات المختلفة والتصدي له، وكذلك لفائدة موظفي الأمم المتحدة في الميدان؛

'٣' ابتكار مجالات منسقة على الصعيد الوطني أو خطط إنمائية إقليمية تحقق الاندماج لقدماء الحرب وضحاياها، وللفئات المستقطبة أو المهمشة عادة؛

(ب) تيسير إمكانات المجتمع المدني للعيش في الوحدة في ظل التنوع، بما فيها مهارات العيش الأساسية وإطارات قطاع الأعمال وأدوار وسائط الإعلام والبحث في العمل التشاركي لتحقيق توافق الآراء، خاصة من خلال:

'١' إعداد مجموعة أساسية من مهارات العيش مثل الحوار والمرونة اللازمين للتكامل الاجتماعي في مجتمعات متعددة المناحي واستكشاف تطبيقها في المجتمعات المحلية وأماكن العمل والمدارس والمؤسسات الدينية؛

'٢' ابتكار إطار لدور القطاع الخاص في التكامل الاجتماعي في حالات ما بعد انتهاء الصراع، مع تحديد الموارد والمكافآت والمخاطر والفوائد المحتملة للأعمال التجارية والمجتمعات المحلية على حد سواء؛

'٣' توضيح التنوع الواسع لأدوار وسائط الإعلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك نشر المعلومات العملية وإجراء مناقشة متزنة للآراء المتضاربة من جهة، وللتقارير المثيرة للجدل من جهة أخرى؛

'٤' تكييف البحث في الأعمال التشاركية بوصفه إحدى وسائل إيجاد توافق في الآراء وتحديد الأهداف وضمان التعاون العملي بين الأطراف المتصارعة وفي أوساطها، وكذلك بين الحكومة والمجتمع المدني؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية لتهيئة بيئة مؤاتية للتكامل الاجتماعي على الصعيدين المحلي والوطني من خلال إنشاء أو تعزيز:

'١' المؤسسات التي تعزز حكم القانون والعدالة الاجتماعية، بما في ذلك وجود جهاز قضائي نزيه، ولجان للمصالحة، ومكاتب لأمناء المظالم، ولجان انتخابية، ومؤتمرات/مراصد وطنية، ولجان معنية بحقوق الإنسان؛

'٢' المؤسسات والبرامج التي تتيح الفرص من أجل الحوار، مثل مراكز الوساطة، والوساطة عن طريق الأقران، والبرامج التعليمية في مجال معالجة الصراع؛

'٣' ترتيبات متنوعة لتقاسم السلطة تعزز الولاء وبناء الأمة بشكل يتسم بالشمولية وتوافق الآراء والتشارك؛

'٤' المبادرات الإنمائية التي تبسط إنماء وممارسة حل الصراع والتعاون ومواقف التعايش ومهاراته؛

(د) تعزيز وعي المجتمع الدولي بالتكامل الاجتماعي من خلال تحليله والبحث فيه والتدريب في مجاله وتبادل المعلومات عنه والأنشطة التنفيذية المتصلة بحالات الصراع المستترة والظاهرة، خاصة عن طريق تحديد أعمال:

'١' تعزز الإحساس بالامتلاك والسيطرة المحليين على عملية الانتعاش؛

'٢' تكون مراعية لأثرها على بيئة السلم/النزاع؛

'٣' تستجيب للأبعاد النفسية الاجتماعية والثقافية للانتعاش في فترة ما بعد انتهاء الصراع والإبلال من المعاناة النفسية؛

'٤' تشجع المجتمع الدولي على إدماج أوجه التكامل الاجتماعي في استراتيجية أوسع لما بعد فترة الصراع ولبناء السلم توضع في مجال السلم والأمن للأمم المتحدة. وينبغي للجان التنفيذية للأمين العام أن تقوم بما يلزم من العمل الميداني لتحقيق هذا الهدف طبقا لتوزيعها المعتمد للعمل.

٦٤ - وإجمالا، يقدم هذا التقرير طائفة واسعة من التدابير ورسالة محورية. وتتعلق رسالته بأهمية تحقيق الوحدة في ظل التنوع، من خلال إنماء التسامح والثقة في حالات ما بعد الصراع، فضلا عن المشاركة والتعددية، وهي مصطلحات استخدمها مؤتمر القمة لتحديد مفهوم التكامل الاجتماعي. وقبل انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية، كان فهم التكامل الاجتماعي هذا إلى حد ما مهملا منذ انعقاد مؤتمر القمة. فقد تناول معظم البلدان مسألة التكامل الاجتماعي من حيث تقديم الخدمة، وهو موضوع مرتبط ارتباطا وثيقا بالتخفيف من الفقر؛ أو من حيث توفير العمالة. ويمكن اعتبار التخفيف من الفقر والعمالة شرطين مسبقين للتكامل الاجتماعي ونتيجتين له. ومع ذلك، فإن التكامل الاجتماعي هو أيضا مجال مختلف يستلزم وجود استراتيجيات تنفيذية واضحة المعالم. وفي حالات ما بعد الصراع، من الممكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات: (أ) المصالحة والإبلال من الضغط النفسي المزمن؛ و (ب) التجارب العملية في مجال التعاون بالنسبة للأطراف الموجودة في حالة صراع؛ و (ج) إنماء مهارات العيش أو الإمكانات للعيش في ظل التنوع.

٦٥ - والتكامل الاجتماعي الذي تتحدد معالمه في إعلان مؤتمر القمة وبرنامج عمله لا يفرض الانسجام قسرا، ولا يطلق العنان للتنوع الجامح. فهو يشجع التقاءهما أو التوفيق بينهما. ويمكن لوحدة القيم والمبادئ والطموحات وسبل العيش أن توفر الانسجام والتضامن والقوة. ويمكن لتنوع هذه العوامل أن يوسع نطاق الفهم ويعزز روح الابتكار. ولكل منها محاسنه، لكن تحقيق التآلف بينها هو التحدي. ويمكن أن تتدهور الوحدة بدون تنوع لتصبح عملا إكراهيا وصراعا مدنيا في نهاية الأمر، وبالمثل يمكن للتنوع بدون وجود وحدة في الأساس أن يؤدي إلى الصراع وأحيانا إلى الانفصال.

٦٦- ومن الناحية العملية، فإن بلوغ التكامل الاجتماعي يستدعي وجود منظور شمولي وقائم على النظم بالنسبة للمجتمع، منظور يسعى إلى فهم الروابط المتبادلة بين العديد من الجهات الفاعلة والعمليات. وحيثما تهيمن منظورات

مجحفة بشكل أو بآخر، فإن الانتقال إلى طريقة متكاملة للعمل سيكون على مراحل عديدة، بما فيها فك وإعادة تأليف المجتمع وفق مبادئ مفاهيمية وعاطفية وتنظيمية.

٦٧ - وتتسم نقطة التقاء التكامل الاجتماعي وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع بالاتساع والعمق على حد سواء. فالتكامل الاجتماعي يتيح نهجا خاصا لتناول إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. بينما تتيح حالات ما بعد انتهاء الصراع فرصا لفهم أفضل للقوى المحركة وراء التفكك الاجتماعي التي ينبغي أن تؤخذ منها مهارات التكامل التي هي وسائل قيمة بالنسبة لزمن التغير العالمي السريع والذي لم يسبق له مثيل، مما يؤدي إلى وجود حاجة مستمرة إلى التفاوض بشأن عمليات التكامل الاجتماعي في حالات السلم وحالات ما بعد انتهاء الصراع على حد سواء.

الحواشي

(١) يرد نصه في الصفحة ٢٩.

(٢) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.96.IV.8) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول الفقرة ٢٩.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٦٦.

(٤) Rebuilding after war, Lessons from the War-torn Societies Project. 1999.

(٥) المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا، دراسة حالة برنامج السلام من خلال الصحة في البوسنة والهرسك، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.